

المنطق الصهيوني الذي يؤكد عليه إيجاباً. ان شعار «تحويل الصحراء الى مزارع غناء» الذي ارتكزت عليه الدعاية الصهيونية يعني، في جوهره، احقية التملك على ارضية الفعالية الاقتصادية. على ان هذا لا ينتقص البتة من جدارة دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. ليس بهدف تحرير سيف ديموقليس ليحصده عنق مشروع السلطة الوطنية المستقلة، ولا نفخ الصور لاعادة الحياة الى عظام الدولة الرميم، ولكن، تحديداً، بهدف تقييم الامكانيات الاقتصادية للدولة العتيدة وتحديد الافق الذي تتبج لها هذه الامكانيات ان تبلغه والموارد والسياسات التي يجب عليها ان توظفها وتتبناها لبلوغ هدف اقتصادي محدد. وبشكل اكثر تخصيصاً لتحقيق درجة معينة من الاستقلالية. واضح ان الفرق بين المنهجين لا يتعلق بالاسلوب بالضرورة بقدر ما يتعلق بالتضمينات التي تعزى الى النتائج. ان البحث في مبررات تأسيس دولة ما هو امر على درجة من الاهمية والشمولية بحيث لا يجوز تركه في يد الاقتصاديين فحسب، خصوصاً اذا كان هؤلاء على مستوى كفاءة السيدة فيفيان بول. فاذا كانت السيدة بول تعتقد ان التساؤل عما اذا كان الفلسطينيون يشكلون شعباً ام لا هو تساؤل مشروع (ص ٢٢)، وان الفلسطينيين هم اردنيون (ص ٢٥)، وان قرار قمة الرباط المتعلق بوحداية التمثيل الفلسطيني هو عقبة في وجه التسوية (ص ٢٧)، فما هو الذي تسعى الى اثباته بدراسة الجدارة الاقتصادية للصفة الغربية؟ بكلمات اخرى، اذا كانت السيدة بول ترى ان الجدارة الثقافية والاجتماعية والسياسية غير متوفرة في الدولة الفلسطينية، فماذا تجدي شبه الجدارة الاقتصادية التي «اثبتت» الباحثة توفرها؟ ماذا ينفع الدولة اذا نجحت في امتحان ادارة الاعمال وسقطت في السياسة والاجتماع والثقافة؟ اترانا نتحدث عن دولة ام عن شركة مساهمة؟ ان تأسيس الدول هو مسألة سياسية بالدرجة الاولى، والاقتصاد لا يعني شيئاً بدون توفر الهوية الوطنية والشرط التاريخي. ان دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، بالمعنى الايجابي الذي تطرقنا اليه قبل بضعة اسطر، لا يمكن ان تكون الا انطلاقاً من الاقرار المبدئي بأن الامكانية الاثنى والاجتماعية والسياسية متحققة. آننذ، فقط، يمكن للباحث ان ينطلق لتحليل الشروط الاقتصادية.

على ضوء هذه المقدمة السريعة سوف اتناول بالعرض والتحليل الدراسات الثلاث المذكورة آنفاً التي بحثت في الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. وسوف انظم المراجعة تحت ثلاثة عناوين: المقدمات وأرضيات الانطلاق، معايير تقييم الجدارة الاقتصادية، وأخيراً النتائج والتضمينات التي توصلت اليها الدراسات المختلفة.

من المثير للاهتمام ان نلاحظ ان الدراسات الثلاث صدرت في النصف الثاني من العقد الماضي، أي خلال تلك السنوات التي لاح فيها، وهماً أم حقيقة، ان الدولة الفلسطينية تقع في حيز الممكن القريب ضمن اطار تسوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ان الدولة الفلسطينية تبدو الآن للبعض اكثر نأياً عما كانت عليه منذ عقد مضى، الا ان اعتماد تحليل الجدارة الاقتصادية على الافتراض المبدئي بتوفر الجدارة السياسية يحد من اثر تباين التقييمات السياسية خلال الفترات المختلفة.

١- المقدمات وأرضيات الانطلاق

كتاب السيدة بول لا يستحق المراجعة في واقع الامر. ذلك لأن الاخطاء المعلوماتية التي ارتكبتها تثير الحنق، وفهمها المسطح للمشكلة الفلسطينية بائس الى درجة تثير الاسى. على أن امتيازها الوحيد يكمن في أنها اصدرت كتاباً كاملاً، هو في الاصل اطروحة جامعية، مخصصاً لدراسة جدارة الضفة الغربية في وقت مبكر نسبياً.

بدات الباحثة كتابها بفصل تمهيدي عرضت فيه الى بعض المبادئ الأولية المجتررة لنظرية التطور الاقتصادي: مراحل روستو الشهيرة، نظرية نوركشه للتطور المتوازن وميرشمان للتطور غير المتوازن، الشروط الضرورية للتصنيع حيث تحتل مسألة التصريف والاسواق مكان الصدارة: وناقشت السيدة بول عن حق بأن مفهوم التصريف، اذا ما اخذ بالعلاقة مع المساحة الجغرافية للدولة ومع عدد سكانها، يتجاهل